حالة الشفافية والفشل في الوطن العربي في ضوء المقاربات الدولية

أ.عبد السلام محمد حسين نجادات
أ. خليف مصطفى حسن غرايبة أستاذ مشارك
جامعة البلقاء التطبيقية
كلية عجلون الجامعية ، الأردن

ملخّص:

يتمتّع الوطن العربي بكلّ مُقوّمات القوّة السياسيّة والاقتصاديّة والحضاريّة، ومع ذلك تعيش أقطار الوطن العربي في حالاتٍ صعبةٍ وقاسيةٍ من الفشل في ضوء المقاربات الدوليّة، الأمر الذي ترتّب عنه اتّساع االفجوة بين هذه الأقطار وبين دول العالم ، الأمر الذي ترتّب عنه بالتالي تردّي نوعية الحياة لدى سكّان الدول العربيّة، وعلى كافّة مستويات سُبل العيش: السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والأمنيّة، والتربويّة، والثقافيّة، والبيئيّة، وذلك لأسبابٍ عديدةٍ أبرزها: تجزئته إلى أقطارٍ مُتعدّدةٍ، وتخلّفه العلمي والتّكنولوجي، وما ترتّب عن ذلك من تبعيّةٍ اقتصاديّةٍ، وثقافيّةٍ عامّةٍ للدول الكبرى الطامعة في خيراته، وهذه هي مشكلة الدراسة الأساسيّة التي تهدف إلى تحليل الواقع الصعب الذي تعيشه أقطار الوطن العربي، وتسارع حالة الفشل التي تعيشها هذه الأقطار في ضوء المقاربات الدوليّة، باستخدام منهجيْ التحليل والمقارنة.

وتكمن أهمية هذه الدّراسة في أنّها جاءت لتحليل الواقع العربي المرير، وعرْض عناصر القوّة الحضاريّة العربيّة، وإبراز المنهجيّة التي يمكن للدول العربيّة أن تّتبعها للتخلّص من حالة الفساد التي استشرت بين سكانها، وقد اشتملت الدراسة على توصيات من شأنها أن تُساهم في إعادة الدور الحضاري، وتحسين نوعية الحياة لكل شعوب المنطقة العربية.

الكلمات الدّالة: الوطن العربي، الواقع العربي، الشفافية ، الفشل ، الفساد، المقاربات الدولية .

Abstract:

The Arab world enjoys all the political, economic and cultural strengths. However, the Arab countries live in difficult and harsh situations of failure in the light of international approaches. This has led to a widening gap between these countries and the countries of the world. Consequently, the quality of life of the population has deteriorated to Arab countries, and at all levels of livelihood: political, economic, social, security, educational, cultural and environmental, for several reasons, including: its fragmentation into multiple countries, its scientific and technological backwardness, Economic, public and cultural major states greedy in its bounty, and this is the basic problem of this study which aimed to analyze the difficult reality of Arab countries, and the acceleration of the failure case of these countries in the light of international approaches, using the analysis and comparison Approaches..

The importance of this study is that it came to analyze the bitter Arab reality, to present the elements of the Arab civilization power, and to highlight the methodology that the Arab countries can follow to get rid of the corruption that has spread among its population. The study included recommendations that would contribute to restoring the cultural role, and Improving Quality of life for all peoples of the Arab region.

Key words: the Arab world, the Arab reality, Transparency, failure, corruption, international approaches.

1. الإطار النظري والمنهجي للبحث:

1:1 تحديد منطقة الدراسة: تتمثل منطقة الدراسة بأقطار الوطن العربي وعددها 22 دولة ، تتوزع قارياً على النحو التالي[1] :

- الدول العربية التي تقع في قارة إفريقيا وعددها 9 دول هي: مصر، والسودان، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وجيبوتي، والصومال.

- الدول العربية التي تقع في قارة آسيا والمحيط الهندي وعددها 13 دولة وهي: العراق، وسوريا، والأردن، ولبنان، وفلسطين، والسعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات، وعُمـــــان، واليمن، وجزر القمر. كما هو موضّح في شكل رقم (1)، وجدول رقم(1).

شكل رقم(1) أقطار الوطن العربي المصدر:عمل الباحثان www.google.jo/search?q

2:1 مشكلة الدراسة ومُبرراتها وأهميّتها: ترتّب عن التقسيمات السياسية لأقطار الوطن العربي (وما تبع ذلك من تعدّدٍ في أنواع الأنظمة السّياسيّة، وولاءاتها الخارجيّة) تفاوتٌ كبيرٌ في مستويات التّقدّم الحضاري بين أقطاره، في كافّة جوانب الحياة السّياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والتّربويّة، والثّقافيّة، والأمنيّة والبيئيّة، الأمر الذي كان يُشكّل العائق الدائم أمام أي فكرةٍ للتقارب بيْنها، وبالتالي انتشرت حالات الفساد في كل الدول العربية وبنسبٍ متفاوتةٍ، وكان الفشل حتْميّاً لكلّ المشاريع النّهضويّة العربيّة التي كانت تُطرح من بعض

المُفكّرين والمثقّفين العرب، وترتّب عن هذا التراكم اللاحضاري عبر المائة سنة الماضية واقعٌ عربيٌّ مؤلم يُعاني من التخلف، والفشل، والفساد، والفقر والبطالة .

ومع بدايات الألفيّة الميلاديّة الثالثة بدأنا نشهد تَغييْراتٍ، وانتفاضاتٍ، شعبيّةٍ واعيةٍ في العديد من الأقطار العربية، يُمكن أن تَستَسيغ فكرة التقارب بين الدول العربية، وتُوحي بمستقبلٍ واعدٍ للشّعب العربي الّذي عانى كثيراً ومنذ قرونٍ خلتْ ، ولكنّ هذا التغيير انحرف عن مساره الطبيعي الأمر الذي إلى المزيد من استشراء حجم الفساد وخاصّة في الأقطار التي هبّت عليها رياح التغيير، ممّا ترتّب عنه اتّساع حالات الشفافية والفشل في الدول العربية في ضوء المقاربات الدوليّة، وهنا تكمن مشكلة الدراسة ومُبرراتها وأهميّتها في أنّها جاءت لتشخيص حالة الفشل التي تعاني منها هذه الدول منذ قرونٍ عديدة، واشتدت وطأتها مع مطلع القرن الحادي والعشرين.

3:1 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف العام التالي: " دراسة وتحليل الواقع الصعب الذي تعيشه أقطار الوطن العربي، وتسارع حالة الفشل التي تعيشها هذه الأقطار في ضوء المقاربات الدوليّة ، والوصول إلى الحلول التي يمكن أن تنتهجها الدول العربية للتخلّص من هذا الواقع المؤلم."

كما تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة عناصر القوة الطبيعية والبشرية التي تتمتّع بها الأقطار العربية.
- التعرّف على أسباب تراجع مستوى ونوعية الحياة في الدول العربية.
- تحليل الواقع العربي للوصول إلى نتائج وتوصيات من شأنها تحسين نوعية الحياة لسكان الدول العربية.

4:1 منهجية الدراسة: لتحقيق الهدف العام والأهداف الفرعية لهذه الدراسة اتّبع الباحثان المناهج التالية:

- منهج شموليّة الواقع الجغرافي .Universe of Geographic fact Appr لدراسة الواقع الحالي الذي تعيشه الأقطار العربيّة.

- المنهج التحليلي.Analytical Appr لدراسة وتحليل تباين حجم الفشل الذي تعاني منه الأقطار العربية.

- المنهج المقارن .Comparative Appr لمعرفة رُتب الدول العربية في حالات التراجع السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تعيشها هذه الدول، وحالة الفشل التي تراكمت فيها مع مرور الزمن، وصاحبها حالة الفساد في مراكز القيادات العليا في معظم الدول العربية، واتسعت هذه الظاهرة لتشمل القيادات الأصغر بل ولتشمل معظم سكان الوطن العربي مقارنة بالدول المُتقدمة.

5:1 أسئلة الدراسة: توجّهت هذه الدراسة لمعرفة حالات الشفافية والفشل في الوطن العربي في ضوء المقاربات الدوليّة وذلك بالإجابة على مجموعة كبيرة من التساؤلات أبرزها:

- هل كان لموقع الجغرافي الإستراتيجي للوطن العربي دوراً واضحاً في أطماع الدول الكبرى في استعماره سابقاً، وضرورة التواجد في أراضيه لاحقاً؟

- هل كان لغنى الوطن العربي (وخاصّة بالبترول) دوراً مُهمّاً في أطماع الدول الغربية بضرورة إبقاء الدول العربية في حالة مستمرة من التبعية الاقتصادية؟

- ما دور القيادات العربية في تكريس حالة الفشل التي تعيشها الأقطار العربية؟

- ما هي المنهجيّة التي يمكن أن تتبعها الدول العربية للتخلّص من حالتي الفشل والفساد؟

6:1 مجالات البحث : التزم البحث في تحقيقه لأهدافه ومحتواه مجالات ثلاثة، هي:

- المجال الجغرافي(المكاني): ويتمثّل في أقطار الوطن العربي والبالغ عددها 22 دولة (شكل رقم 1)، والبالغة مساحتها 12,658,402 كم^2،(جدول رقم1) والتي تنحصر فلكيّاً بين 2^0 جنوباً و39^0 شمالاً، وبين 16^0 غرباً و60^0 شرقاً[2].

- المجال البشري (السّكّاني) : ويتمثّل في كل سكّان الوطن العربي (بكافّة أصولهم ومنابتهم)، والبالغ عددهم 392,445,186 نسمة، (جدول رقم1).

- المجال الزمني : ويتمثل بالقرن المنصرم، أي منذ بدايات القرن العشرين، وتحديداً من عام 1920 على أثر تقسيم وتجزئة أقطار الوطن العربي بين الدول الاستعمارية وحتى السنوات التي نعيشها من القرن الحادي والعشرين (عام 2018).

جدول رقم (1) الأقطار العربية من حيث المساحة وعدد السكان[3]

م	اسم الدولة	عدد السكان/ نسمة	المساحة / كم^2	سنة التعداد/ التقدير
1	مصر	805,934,90	0.00,002,1	2016
2	الجزائر	000,400,40	740,381,2	1 يناير 2016
3	السودان	252,435,38	818,865,1	2015
4	العراق	000,575,36	072,437	2015
5	المغرب	000,680,33	850,710	2015
6	السعوديّة	418,521,31	582,240,2	2015
7	اليمن	000,745,26	970,527	2015
8	سوريا	000,270,23	180,185	2015
9	تونس	000,118,11	610,163	2015
10	الصومال	000,972,10	657,637	2015
11	الإمارات	000,933,8	880,82	2015

12	الأردن	000,837,6	111,92	2015
13	ليبيا	000,278,6	000,800,1	2015
14	فلسطين	503,816,4	26,990	2016
15	عُمان	663,443,4	500,309	2016
16	لبنان	000,288,4	452,10	2015
17	الكويت	658,183,4	818,17	2015
18	موريتانيا	000,632,3	700,030,1	2015
19	قطر	267,559,2	437,11	2016
20	البحرين	000.781,1	665	2015
21	جيبوتي	961000	23000	2015
22	جزر القمر	620,80	170,2	2016
	المجموع	392,445,186	12,658,402	

المصدر: https://www.magltk.com/arab-countries-population/

7:1 الدراسات السابقة: تناولت الوطن العربي مئات الدراسات في مختلف التخصصات أو الحقول، أمّا الدراسات التي تناولت حالة الشفافية أو حالة الفشل في الوطن العربي في ضوء المقاربات الدولية فهي قليلة، ولكن هناك دراسات قريبة الشّبة تناولت حالات الضعف للوطن العربي، أو دولة، أو مجموعة دول منه، مثل حالات التخلف، والفساد، والتبعية، وغياب الديمقراطية، وضعف العمل العربي المشترك، والأمية وغيرها، ويمكن الإشارة إلى أقرب الدراسات شبهاً بهذه الدراسة- بشكلٍ موجزٍ- كما يلي:

- دراسة الحسين شكراني[4] بعنوان" الحقوق البيئية للأجيال العربية المقبلة"، يستعرض فيها الباحث حق كل عربي أن يعيش في بيئة مُستدامة Sustainable Environment وذلك في ظل الحروب الأهلية، والفتن الداخلية، وحالات الفساد والفتن الداخلية التي تعيشها معظم الدول العربية.

- دراسة بوقنور اسماعيل (2013) الموسومة بـــ "التخلف السياسي في الدول العربية- المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية"، التي تُعالج ظاهرة التخلف السياسي، نظراً لتفاقم الأزمة ومطالبة العديد من الشعوب لمداولة السلطة والتغيير لا إعادة التدوير[5].

- دراسة عبد القادر عبد العالي(2009)، المعنونة بـــ: "التنمية السياسية والتحول الديمقراطي أو متلازمة التغيير في الوطن العربي"، حيث حلّل فيها العلاقة بين التنمية الإنسانية بمختلف مكوّناتها وعلاقتها بالتحوّل الديمقراطي، وقيّم في دراسته هذه مسار التنمية الإنسانيّة والتحوّل الديمقراطي في العالم العربي[6].

- دراسة فريد هاليداي(2008) الموسومة بـــ "الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية"، يقدِّم هاليداي في كتابه دراسة معمّقة لتاريخ المنطقة وسياساتها واقتصاديّاتها، ويجري تحليلاً لشبه الجزيرة العربية وإيران ضمن السياق العالمي للإستراتيجية الغربية ما بعد الاستعمار والاقتصاد السياسي للنفط[7].

- دراسة Henner Fürtig الموسومة بـــ: " The Arab Authoritarian Regime between Reform and Persistence " (2007) استعرض الباحث في مؤلّفه هذا النظام السلطوي العربي بين الإصلاح والمثابرة، واشتمل الكتاب على أربعة فصول تحدثت معظمها عن الديمقراطية والإصلاح في منطقة الشرق الأوسط ، والصراع العربي الإسرائيلي[8].

- دراسة برهان غليون المعنونة(2005) بـــ " العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر" يبحث غليون في مؤلّفه بالآثار التي خلفتها حادثة 11 ايلول (سبتمبر) 2001 على العالم العربي والنظام الدولي، ويستنتج بأنّ هجوم أيلول المذكور جاء

ذريعة لقيادة العالم من قبل ذلك النظام. فاحتلت أميركة أفغانستان والعراق بحجج مختلفة بهدف تثبيت سيطرتها على الاقتصاد العالمي وإعادة توزيع الشرق الأوسط ودعم إسرائيل [9].

8:1 مفاهيم ومصطلحات البحث الأساسيّة: اشتمل البحث على العديد من المفاهيم والمصطلحات، أبرزها:

1:8:1 الشفافيّة Transparency/ الفساد Corruption/ الشفافيّة الدوليّة International Transparency(IT): منظمة دولية غير حكومية معنية بالفسادThe Global coalition against Corruption ، هذا يتضمن الفساد السياسي وغيره من أنواع الفساد،وتشتهر عالمياً بتقريرها السنوي مؤشر الفساد، وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم، مقر المنظمة الرئيسي يقع في برلين، ألمانيا[10] .

منذ العام 1995 بدأت المنظمة بإصدار مؤشر فساد سنوي Corruption Perceptions Index : (CPI) وهي تنشر أيضاً تقرير فساد عالمي، هو باروميتر الفساد العالمي ودليل دافعوا الرشوة، وتقوم المنظمة بتطوير وسائل مكافحة الفساد وتعمل مع منظمات المجتمع المدني، الشركات والحكومات لتنفيذهاTransparency ضد الرشوة.

والشفافية: هي الصدق في الحياة والصدق يعني قيمة وليس شعاراً وهو قيمة موجودة ويجب أن تكرس في حياتنا على صعيد المنزل والعمل والمجتمع والوطن. والشفافية مبدأ تنموي استثماري واقتصادي مهم يعني ضرورة الإعلان والإعلام عن الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمة ، وكذلك الأمر بالنسبة للدول.

أمّا الفساد Corruption: فهو في قاموس كمبردج يعني[11]**:**

سلوك غير قانوني، أو سيئ أو غير نزيه ، لا سيما من قبل الناس في مناصب السلطة.

illegal, bad, or dishonest behaviour, especially by people in positions of power.

2:8:1 الفشل Fail/ **الدولة الفاشلة** Failed state/ **مؤشّر** الدولةَ الفاشلة Failed state Index : الدولة الفاشلة هي التي تقومُ على نظامٍ ضعيف غيرِ قادر على السيطرة وتطبيق أسسِ الحكم على كافّة أرجاء الدولة، ولديها ضعفٌ في استغلالِ الموارد المُتاحة لديها، بما في ذلك الموارِدُ الطبيعيّة والبشريّة والماديّة، ممّا يؤدي إلى فشلها في كافة الميادين الحياتيّة، وتتيحُ الفرصة للدول الأخرى خاصّة المتمكّنة اقتصاديّاً، وعسكرياً من السيطرة عليها، ونهْب خيراتها، ومواردها، والتحكّم في شؤونها الداخليّة والخارجية باستخدام حججٍ واهية[12].

وهناك تعريف موجز للدولة الفاشلة وهو: دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة، أو غير فعالة حتى أنها لا تملك إلا القليل من السيطرة على جزء كبير من أراضيها.

على أنّ التعريف الذي يعتمده صندوق السلام في بناء مؤشّر الدولة الفاشلة هو[13] :

الدولة الفاشلة: هي التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها، وعادة ما تلجأ إلى استخدام القوة وتعجز حكوماتها عن اتِّخاذ قرارات هامة، مع عدم قدرتها على إحداث تأثير في حياة الناس أو اتجاه الأحداث، وعجزها عن تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، وانتشار الجريمة والفساد داخلها، مع فشلها في التعامل بفعالية مع المجتمع الدولي، وهو تعريف معبّر بالنسبة لعدد من دول المنطقة.

ظهر تعبير "الدول الفاشلة" لأول مرة في عام 2004، كمصطلح يستند على مؤشرات محدّدة أعدّتها مراكز بحثية معروفة مثل **صندوق السلام** (Fund For Peace) ، على أنّ هذا الصندوق استخدم بداية مصطلح "**مؤشّر الدول الهشّة**" وكان يُنشر سنويّاً، ليُستخدم من قبل الباحثين، والحكومات في جميع أنحاء العالم، وفي عام 2011 تمّ استبداله بالمصطلح "**مؤشر الدول الفاشلة** [14].إن هناك 3 نِقاط تتعلّق بالكيفية التي يمكن بها فهم مؤشِّر الدول الفاشلة وهي بإيجاز[15] :

1- التعريف المعتمد السّابق لمصطلح "الدولة الفاشلة".

2- يعتمد الصندوق 12 مؤشر يتِم الاستناد عليها في تقييم مدى فشل أو نجاح أي دولة، ويتم اختيار هذه المؤشّرات بدقة في كل عام بشكل يسهل قياسه، ولكنها لا تخرج في مواضيعها عن المؤشرات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية

مثل: انهيار الحكومة أو صراع السلطة، وفقدان الشرعية، وفساد الحُكم، والتمرّدات الاجتماعية، وحالة الخدمات، وانتهاك القانون، والتدخلات الخارجية، والتدهور الاقتصادي، وحكم الأقلية، والنزاعات العرقية، وفرار المواطنين، ونقص الغذاء، والوضع الصحي، والمستوى التعليمي، وغيرها مِما يمكن قياسه أو لا يمكن تقديره.

3- مستويات الفشل، فهناك دول "المنطقة الحمراء"، التي يعني وجودها في تلك الدائرة، أنها فشلت بالفعل و دول "الدائرة البرتقالية"، فإنها تلك التي تشهد مؤشرات خطرة قد تقود لانهيارات محتملة، ودائرة الدول الوسيطة "الصفراء"، وسيتم توضيح ذلك في ثنايا البحث لاحقاً.

9:1 الخطة الهيكلية للبحث: لتحقيق أهداف البحث، فقد تضمّنت خطّته على المحاور الأساسيّة التالية:

- أسباب تراجع و تردي الواقع الحالي الذي تعيشه الأقطار العربية.
- الشفافيّة والفشل في الأقطار العربية في ضوء المقاربات الدولية .
- منهجية معالجة الفشل والفساد وكافة صور الحياة التي تعيق التقدم في الأقطار العربية.
- التوصيات.

وتباعاً دراسة مُوجزة لكلٍّ محورٍ منها:

2- الأسباب الرئيسة المسئولة عن توطّن الفشل في الدول العربية : يعيش سكان الوطن العربي في ألوانٍ متنوّعةٍ من المعاناةِ، والتّفكّكِ، والضّعفِ، رغم كلّ القواسم المُشتركة بينهم، ويزيد من وطأة هذا الواقع المرير عليهم تبعيّتهم لتكتّلاتٍ، وأحلافٍ اقتصادية، واجتماعيّة في العالم، لا تربطها إلاّ المصلحة والرؤية المُشتركة، ويُمكن عرْض أبرز الأسباب الرئيسة المسئولة عن توطّن الفشل Endemic failure في الدول العربية بما يلي:

1:1 التجزئة والمفاهيم القُطريّة[16]: تُعتبر التجزئة بكافّة أشكالها، أهم العوامل التي أدّت إلى معاناة وضعف سكّان الوطن العربي، كما يُمكن اعتبارها سبباً رئيسيّاً لكلّ جوانب الضّعف الذي استَشْرى في جسم الوطن العربي، وذلك لمُساهمتها- مع مرور الزّمن- في ترسيْخ مبدأ القُطْريّة بين أبناء الأمّة العربيّة ، ولا نُبالغ إن قُلْنا أنّها كانت-وما زالت- وراء النّعرات القوميّة، والدينيّة، والطائفية، والجهويّة، التي تعيشها الشّعوب العربيّة والإسلاميّة.

فالتجزئة السّياسيّة: تمثّلت في تقطيع أوصال الوطن العربي إلى أوطان عِدّة، وتبعيّات سياسية، واقتصادية، وولاءات مُختلفة، وإلى كياناتٍ بلغ عددها 22دولة، ترسّخت وتوطّنت فيها القُطْريّة ومكاسبها الشّخصيّة الضيّقة، على حساب الوحدة الجامعة بين كافة الأطياف بمكاسب جَمْعيّةٍ واسعةٍ.

2:1 ضعف العمل العربي المشترك: تمرّ الأقطار العربية هذه الأيام بمرحلةٍ حاسمةٍ في تاريخها (مرحلة الثورات الشّعبيّة لتَغْيْيْر الأنظمة العربية، أو إصلاحها أو تطويرها)، ويجدر بنا في هذه المرحلة أن نُراجع تجاربنا السّابقة في مجال التّعاون العربي، وأن نُحدّد بإخلاص مدى نجاحها أو قصورها.

أنّ التّعاون العربي قديمٌ قِدَمَ تاريخ الأمّة العربيّة، وبالمفهوم القُطْري يعود إلى تاريخ توقيع بروتوكول الإسكندرية عام1944، وتوقيع ميثاق الجامعة العربية عام1945، حيث دعت المادة الثّانية من ميثاق الجامعة إلى التّعاون، وجاء في هذه المُقدّمة ما نصّه: "توثيق الصّلات بين الدول المُشتركة فيها، وتنسيق خططها السّياسيّة تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانة استقلالها وسيادتها، والنّظر بِصفةٍ عامّةٍ في شؤون البلاد العربية ومصالحها[17]، وبالرّغم من ذلك فإنّ العمل العربي المُشترك لغاية الآن لم يُحقّق أدنى درجات الطّموح لدى سكان الوطن العربي.

3:2 انعدام المؤسسيّة في الاقتصاد والسّياسة[18] : وتعني اندماج المؤسّسات الفكريّة، والأحزاب السّياسية، والمنظمات التّعاونيّة العربية ضمن أطُر قانونيّة مُلائمة، والتنسيق بينها لتوسيع قاعدة المُشاركة من جانب الأفراد من ناحية، وزيادة فعاليّة النّظم السّياسيّة ودورها في المجتمع من ناحية أخرى، مِنْ أجلِ تحقيق :

أ- المُشاركة الأهلية العربية، وتعويد الشعوب العربية على النّهج الديمقراطي.

ب- الأمن الغذائي القُطري، والقضاء على الصراعات بين الجماعات المختلفة.

ج- الأمن السّياسي والقومي العربي، وذلك باندماج القيادات السّياسيّة القُطريّة ضمن أطُر مؤسّسية قويّة.

4:2 الخلخلة السكانية في الوطن العربي[19] : تعني الخلخلة السّكّانيّة: التغيّر الذي يطرأ على السكّان من حيث: الحجم، والنمو، والكثافة، والجنس، والعمر، وحجم القوّة العاملة بسبب الهجرة، وانتقال السكّان من منطقة جغرافيّة إلى أخرى، ممّا ينتج عنه حدوث توزيع غير متوازن في السكّان، بين مناطق الجذب والطّرد لهؤلاء السكّان، ونظرة واحدة إلى توزيع السكّان في الوطن العربي، نجد أنّهم يتوزّعون في أشرطة سهلية بمحاذاة السواحل البحرية، وحول الأنهار أو في أشرطة جبلية، في حين نجد أنّ مساحات شاسعة تتمثّل بالبوادي، والصحاري تكاد تخلو من السكّان. (شكل رقم2).

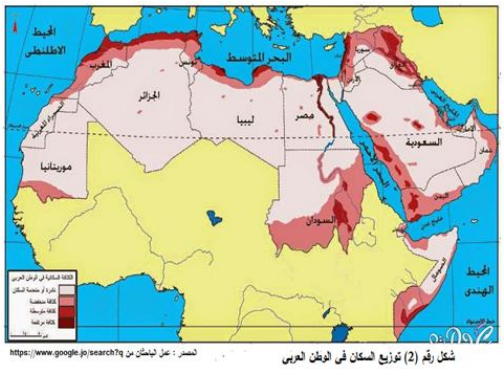

شكل رقم (2) توزيع السكان في الوطن العربي

5:2 التّبعيّة في حركة رؤوس الأموال العربية: ابتدأت التّبعية في حركة رؤوس الأموال العربية بشكلٍ واضح بعد عام 1973م، وذلك حينما ارتفعت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً، حيث أُطلق على هذه المرحلة التي تلت هذا العام بالحقبة النّفطية الجديدة ، وتُشير الدراسات إلى زيادة احتياطيات الدول النّفطية من العملات الأجنبيّة في أعقاب ذلك، حيث بلغ فائض الأموال العربية حوالي 388 بليون دولار في الفترة 1974-1981، كان نصيب الولايات المُتّحدة الأمريكية 81 بليون دولار، ونصيب بريطانيا 75 بليون دولار، ونصيب البنك الدولي وصندوق النفط الدولي 17 بليون دولار، ونصيب الدول الأخرى 158بليون[20].

وتتمثّل الأسباب التي أدّت إلى هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الخارج بما يلي[21]:

1- الأسباب الاقتصادية والمالية: ويرجع ذلك إلى سوء المناخ الاستثماري العربي، وتواضع حجم مشاريع التّنمية، وضعف سوق الأوراق المالية العربية.

2- الأسباب التشريعيّة: وتتمثّل بعدم وضوح القواعد القانونية في مجالات الاستثمار.

3- بيروقراطية الأنظمة: المتمثّل بانخفاض الوعي العربي الإداري للمسئولين الاقتصاديين، من أصحاب النهج الرّوتيني وبيروقراطية الأنظمة أمام المستثمرين، ممّا يدفعهم للهجرة بأموالهم للاستثمار الخارجي، لوجود تسهيلات استثمارية آمنة.

4- عدم وجود الاستقرار الأمْني في الأقطار العربية من وجهة نظر المُستثمرين العرب، وقد اتّجهت رؤوس الأموال العربية إلى النواحي التّالية[22]:

أ- تسوية المبادلات التّجارية مع الدول الأجنبية،وذلك لضعف حجم التّبادل بين الدول العربية .

ب- القروض: تُشير الدراسات إلى صِغَر حجم القروض بين الأقطار العربية النفطيّة وشقيقاتها غير النفطية، في حين أقبلت الأقطار النفطية على شراء السّندات في كل من دول أوروبا، الغربية، وأمريكا، في الوقت الذي تحصل فيه الدول العربية غير النفطية على قروض من الأسواق العالمية التي تستوعب معظم الأرصدة النّفطية.

ج- الإعانات والمساعدات: وتمّ معظمها بموجب اتّفاقات ثُنائية عن طريق مؤتمرات القمم العربية، وعلى الرّغم من وجود هذه الإعانات، والمساعدات إلاّ أنّها دون الحدّ المطلوب.

د- الاستثمارات وخاصّة في الدول الأجنبية، وتتوزّع كما في الجدول رقم (2) والشكل رقم (3):

ويُلاحظ من الجدول والشكل أن 43% من الأموال العربية توجّت إلى دول القارة الأوروبية، وانّ 62.3% توجّهت إلى الدول الغربية بشكلٍ عامٍّ، وهذه تبعيّة واضحة.

جدول رقم (2) أماكن توزيع الاستثمارات العربية

م	مكان الاستثمار	النسبة المئويّة %
1	الولايات المتحدة الأمريكيّة	19.3
2	بريطانيا	13.0
3	الدول الأوروبية	30.0
4	الدول العربية والدول النامية	37.7
	المجموع	100

المصدر: عمل الباحثان من محمد شفيق

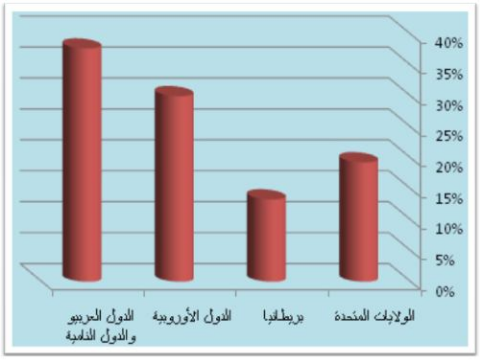

المصدر: عمل الباحثان من محمد شفيق

شكل رقم(3) توزيع أماكن الاستثمارات العربية

مما سبق، يتبيّن بأن الأرصدة العربية المُوْدَعة لدى الدول الصناعية هي في خطرٍ كبير، وتؤدّي إلى تعميق التّبعية العربية الأجنبيّة، ولذا ينبغي تحرير حركة رؤوس الأموال العربية، وتكييف القطاع المالي العربي ليتّجه في استثماراته إلى الدول العربية، كما ينبغي توفير الأجواء المُلائمة لهذه الاستثمارات، وخاصّةً في مجالات الإنتاج الزراعي، والحيواني، والعقاري وقطاع الطّاقة.

6:2 غياب الديمقراطية: يرتكز مفهوم الديمقراطية أساساً على أنّ الشّعب هو مصدر السّلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والديمقراطيّة مُغيّبة في الوطن العربي - ببساطة- لأن الشعب العربي في معظم الأقطار العربية ليس مصدر السّلطات التي ذكرناها من جهة، وبسبب قلّة مشاركة الجماهير في وضع الخطط لمشروعات التنمية بكافّة أنواعها وأشكالها من جهةٍ أخرى، لأن تحقيق التنمية لا يتمّ إلاّ من خلال حُكم ديمقراطي وطني ينتهج الأسلوب العلمي، وغياب الديمقراطية في الوطن العربي يعني كذلك إغفال تسخير الطّاقات العربية من أجل استغلال الموارد، وتنميتها، وتجاوز أهلية المشاركة الشّعبيّة.

7:2 الصراعات الإقليمية والأطماع الدّوليّة [23]: تُعاني الأقطار العربية من صراعات داخلية فيما بينها لأسباب سياسية ناتجة عن اختلاف الأنظمة والقيادات لهذه الأقطار، وتُعاني الدول العربية من صراعات إقليمية بينها وبين دول الجوار الجغرافي، كما يُعاني الوطن العربي من أطماع أجنبية وهذه ظاهرة قديمة وجديدة، وذلك لأسبابٍ عديدة يأتي في مُقدّمتها الموقع الجغرافي الإستراتيجي، والثروات الطبيعية الهامّة (كالنفط)، وتقف جميع هذه الأطماع والصراعات عائقاً قويّاً

أمام التنمية. ولسنا هُنا في معرض شرح هذه الأطماع أو الصّراعات، ولكننّا نريد أن نؤكّد بأنّ مُجمل هذه الصراعات كان وما يزال لها الدور الرئيسي في زعزعة الأمن ، وكان لكل ذلك آثار سلبية بل وحادّة جدّاً على مسيرة التنمية (في مُختلف المجالات) في أقطار الوطن العربي مُتفرّقة، أو مُجتمعة.

8:2 تحول الثورات العربية عن مسارها الصحيح: ذكرنا سابقا بأنه مع بدايات الألفيّة الميلاديّة الثالثة بدأت بعض الأقطار العربية تشهد ثورات، وتَغييْرات، وانتفاضاتٍ، شعبيّةٍ واعيةٍ ابتدأت في أواخر عام 2010 في تونس[24]، والتي شكلت نقطة تحول في الواقع السياسي العربي وترتب عنها تغيير وإنهاء حكم قادة بعض الدول كما حدث في كل من تونس، ومصر وليبيا.

وتعثرت بعض الثورات وخرجت عن مسارها الطبيعي في أقطار عربية أخرى التي تنامت فيها المظاهر العسكرية لتتصاعد وتيرتها لــتأخذ طابع الحروب الأهلية كما هو في كل من سوريا واليمن، الأمر الذي ترتب عنه تدخل العديد من الدول العربية (بعض دول الخليج العربية) والأجنبية وخاصة الكبرى(روسيا، وأمريكا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيران، وتركيا) بحجة حماية مصالحها في هذه الدول.

3- الشفافيّة والفشل في الأقطار العربية في ضوء المقاربات الدولية : بعد دراسة الواقع الحالي المرير الذي تعيشه الدول العربية، ومعرفة الأسباب التي أدّت إلى هذا الواقع، يمكن القول بأنّ الأشكال السلبية كالضعف، والفشل، والفساد قد انتشرت في الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لسكان الدول العربية وبنسبٍ متفاوتةٍ، وستعتمد هذه الدراسة في معرفة بعض الأشكال السلبية السّابقة الذكر على تقارير منظمة الشفافية الدولية Transparency International، وتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016، وتقارير صندوق السلام Fund for peace، وسنأخذ من هذه المصادر ما يُعزز الظاهرة المدروسة وأهدافها وبشكلٍ موجز جداٍ :

3:1 عدة دول عربية تحتل مواقع متقدة في ترتيب " الدول الفاشلة " للفترة من 2008- 2015[25]: حيث بدأ صندوق السلام (FFP) بإصدار" مؤشّر مقياس الدول الفاشلة"، وبالرجوع للتقارير السنوية التي يصدرها هذا الصندوق يمكن الإشارة إلى أخطر القوائم التي تتعلّق بالدول العربية وكما يلي:

1:3:1 التقرير السنوي لعام 2008 استعرض قائمة شملت جميع الدول العربية في مؤشر مقياس الدول الفاشلة ولكن بنسبٍ متفاوتةٍ ، توزّعت هذه الدول على دوائر المؤشّر الثلاث(جدول رقم 3 وشكل رقم 4) وكما يلي [26]:

- تحتل 6 دول مراتب متقدمة من "الفشل" أي في توجد المنطقة الحمراء من المؤشّر، وهي: الصومال(114.2)، والسودان(113.0)، والعراق(110.6) ، ولبنان(95.7) ، واليمن(95،4) ، وسوريا (90،11)، وهذا يعني أنّ هذه الدول تعيش في دائرة الفشل الفعلي.

- تقع نصف الدول العربية في الدائرة البرتقالية أو دائرة الفشل الثانية من دوائر المؤشّر وهي: مصر(88.7)، وموريتانيا(86.1)، وجيبوتي(80.0)، وجزر القمر(79.6)، والجزائر(77.8)، والأردن(77.3)، والسعوديّة(76.9)، والمغرب(75.8)، وليبيا(70.0)، وتونس(65.6) والكويت(62.0)، وهذا يعني أن في هذه الدول مؤشرات خطرة قد تقود لانهيارات محتملة.

- هناك أربع دول أفضل حالاً لكنها في الدائرة الصفراء من دوائر الفشل، بمعنى أنّها تقع بين دائرة الأمان (الخضراء)، وبدايات الفشل(الصفراء)، وجميع هذه الدول بترولية خليجيّة وهي: البحرين(56.8)، وقطر(52.7)، والإمارات العربية(51.7)، وعُمان(47.7).

- تخلو دائرة الأمان(الخضراء) من وجود أي دولة عربيّة، أمّا فلسطين فلم تدخل هذا التصنيف لعدم وجود معلومات عنها.

- كلّما كبر عدد النقاط للدولة كلّما زاد حجم الفشل فيها.(العلاقة طردية بين عدد النقاط

- كلما قلّت رُتبة الدولة كلما زاد حجم الفشل فيها. (العلاقة عكسية بين الرّتبة والفشل
- شهدت سلطنة عُمان تقدّماً ملموساً في التخلص من حالة الفشل(47.7) .
- شهدت بعض الدول العربية تقدماً متفاوت السرعة في التخلص من حالة الفشل النسبي وهي:الإمارات(51.7)، وقطر(52.7)، والبحرين(56.8)، والكويت(62.0)، وتونس(65.6)، وليبيا(70.0)، والمغرب(75.8)، والسعودية (76.9)، والأردن(77.3)، والجزائر(77.8)، وجزر القمر(79.6)، وجيبوتي(80.0).

جدول رقم(3) ترتيب الدول العربية وبلدان أخرى في مؤشر مقياس الدول الفاشلة لعام 2008

الرّتبة	الدولة/ النقاط	الرّتبة	الدولة/النقاط	الرّتبة	الدولة/النقاط
1	الصومال: 114،2	49	إيران: 85،7	122	تونس: 65،6
2	السودان: 113،0	58	إسرائيل: 83،6	126	الكويت: 62،0
5	العراق: 110،6	71	جيبوتي: 80،0	134	البحرين: 56،8
7	أفغانستان: 105،4	72	روسيا: 79،7	137	قطر: 52،7
9	باكستان: 103،8	74	جزر القمر: 79،6	138	الإمارات 51،2
12	بنغلاديش: 100،3	80	الجزائر: 77،8	146	عُـمان: 47،4
18	لبنان: 95،7	82	الأردن: 77،3	161	أمريكا: 31،8
21	اليمن: 95،4	84	السعودية: 76،9	173	سويسرا: 20،3
35	سوريا: 90،1	88	المغرب: 75،8	175	السويد: 19،8
40	مصر: 88،7	92	تركيا: 75،4	176	فنلندا: 18،4
47	موريتانيا: 86،1	111	ليبيا: 70،0	177	النرويج: 16،8

المصدر: التقرير السنوي الرابع الصادر عن صندوق السلام بواشنطن

المصدر: التقرير السنوي الرابع الصادر عن صندوق السلام بواشنطن

شكل رقم (4) توزيع الدول العربية على مقياس مؤشّر الدولة الفاشلة

2:3:1 تقرير عام 2012 اشتمل على قائمة 177 دولة[27]، شكل رقم (5)، صُنّفتْ القائمة إلى أربح حالات، كان وضع الدول العربية على النّحو التالي :

- 33 "**حالة إنذار**"، كان من بينها الدول العربية الست التي لم تتغير حالة الفشل في وضعها (كانت في الدائرة الحمراء) وهي: مصر، والصومال، والعراق، وسوريا، واليمن، ولبنان.
- 92 في "**حالة تحذير**"، ومنها وليبيا، وجيبوتي.

- 39 "**حالة معتدلة**"، ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول العربية خرجت من دائرة الفشل(البرتقاليّة) التي كانت تعيشها عام 2008 واتجهت نحو الاعتدال والاستقرار من بينها ست دول عربية هي: السعودية، والجزائر، وتونس، والمغرب، والأردن، والكويت، وثلاث دول كانت في المنطقة الوسيطة (الصفراء) وتقدّمت قليلاً نحو الاستقرار.

- 13 "**حالة "مستدامة**" ومن بينها سلطنة عُمان التي تفوّقت وخرجت من المنطقة الصفراء إلى المنطقة المُستدامة (الخضراء) لتشهد هذه المنطقة دخول أول دولة عربيّة.

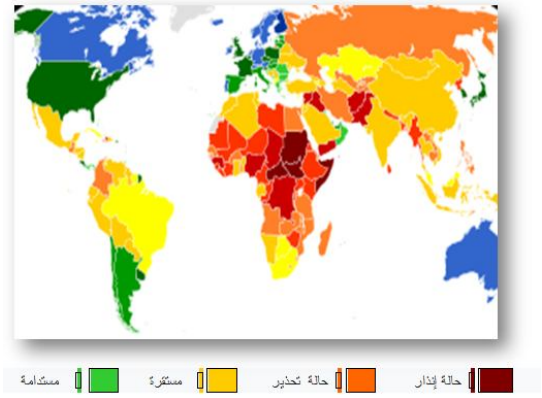

المصدرhttp://fsi.fundforpeace.org/rankings-2015

شكل رقم (5) الدول الفاشلة وفقا لـــ"مؤشر الدول الفاشلة عام2012

ويوضح الجدول رقم (4) أسوأ 20 دولة في مؤشّر الدول الفاشلة لعام 2012، كما يوضّح التغيير الذي حصل على كل دولة منها مقارنة مع ترتيب سنة 2011، ومن دراسة الجدول يتبيّن ما يلي:

- يوجد خمس دول لم تُحدث تغييراً على وضعها، منها 3 دول عربية هي: الصومال، والسودان، والعراق، ودولتان إفريقيتان هما نيجيريا وكينيا.

- جميع الدول الواردة في الجدول هي دول عربية(4 دول) أو دول إفريقية (15 دولة)، ودول أسيوية وهي الباكستان، وهذا يؤكّد حقيقة ترى أن الفشل يتركز في البلاد العربية والإفريقية، وهي دول كانت تخضع للاستعمارين الفرنسي والإنكليزي، درجت أنظمة الحكم فيها على التبعية وتكريسها لهاتين الدولتين، وهذا سرّ تخلف وفشل هذه الدول.

- كانت اليمن أكثر الدول تغييراً نحو الأسوأ في الفشل، تلتها غينيا بيساو، أما باقي الدول فكان حجم التغيير بطيئاً.

جدول رقم(4) أسوأ 20 دولة في مؤشّر الدول الفاشلة لعام 2012

الدولة	درجة التغيير	الدولة	درجة التغيير
الصومال	0	ساحل العاج	-1
الكونغو الديمقراطية	+2	غينيا	-1
السودان	0	باكستان	-1
تشاد	-2	نيجيريا	0
زيمبابوي	+1	غينيا يساو	+3
أفغانستان	+1	كينيا	0
هاييتي	-2	أثيوبيا	+3
اليمن	+5	بوروندي	-1
العراق	0	النيجر	-4
إفريقيا الوسطى	-2	أوغنـــدا	+1

المصدر: عمل الباحثان منhttp://fsi.fundforpeace.org/rankings-2015

3:3:1 تقرير عام 2015[28]: نشرت **مؤسسة صندوق السلام** قائمة بها مؤشرات فشل الدول و قد تضمنت القائمة 178 دولة، هذا لا يعني أن كل الدول المتضمنة فاشلة لكن القائمة تعرض مجموعة من المؤشرات، و ترتب الدول حسب مدى تقدمها أو تراجعها في مجالات معينة، من تلك القائمة الأساسية تم استخلاص قائمة الدول العربية جدول رقم(5)، ومن دراسته يُلاحظ ما يلي:

- يوجد أربع دول عربية ضمن الدول العشر الأوائل الفاشلة وهي: الصومال، والسودان، واليمن، وسوريا.
- تبتعد دول الخليج البترولية(الست) عن دائرة الفشل مُقارنة بقائمة الدول العربيّة، لتقترب قليلاً من الدول المتّقدم، بفاصل 34 نقطة(دولة) بين أفضل الدول الخليجية حالاً وهي الإمارات التي تحتل ترتيب 144 وبين أكثر دول العالم تقدّماً وبُعداً عن الفشل وهي دولة فنلندا التي احتلت المرتبة الأولى عالميّاً.
- تنتشر مجموعة الدول العربية الأخرى (وعددها 12) بين فئة الدول العربية الأربعة الأقرب للفشل، وبين فئة الدول العربيّة الستّ الأبعد عن الفشل، وتتفاوت مجموعة هذه الدول في نسبة فشلها التفصيلي(على مستوى المعايير) والعام(على مستوى الترتيب العالمي).
- تأخذ دول جيبوتي، ولبنان، وجزر القمر، والجزائر موقعاً متوسّطاً في القائمة .

جدول رقم (5) المؤشّر التفصيلي لقائمة الدول العربية حسب مؤشر الدول الفاشلة لسنة 2015.

مؤشر الدول الفاشلة لسنة 2015 (القائمة العربية)	إجمالي النقاط	الضغط الديمغرافي	الاجئين و نازحي الداخل	الهجرة الخارجية	التنمية غير المتوازنة	الفقر والتدهور الاقتصادي	شرعية السلطة	الخدمات العامة	حقوق الإنسان	أجهزة الأمن	تصدع النخب	التدخلات الخارجية	الترتيب العالمي (من 178)
الصومال	114.0	9.6	9.8	9.5	9.0	9.1	9.3	9.3	10.0	9.7	10.0	9.5	2
السودان	110.8	8.7	10.0	9.7	7.9	8.6	9.6	8.8	9.6	9.5	9.8	9.8	4
اليمن	108.1	9.2	9.1	7.5	8.1	9.3	9.3	8.2	9.1	10.0	9.4	9.5	7
سوريا	107.9	8.1	10.0	7.4	7.0	7.5	9.9	8.2	10.0	10.0	9.9	9.9	9
العراق	104.5	8.2	8.9	8.1	7.8	6.9	9.2	7.5	8.9	10.0	9.6	9.4	12
أريتريا	96.9	8.8	7.8	7.6	7.2	8.3	9.1	8.7	9.3	7.7	8.1	8.2	24
ليبيا	95.3	5.4	7.4	6.4	6.1	8.0	9.8	7.5	9.0	9.3	9.1	9.5	25
موريتانيا	94.9	8.6	8.5	6.3	7.1	8.0	7.9	8.9	8.0	7.4	8.8	8.5	26
مصر	90.0	7.1	6.7	4.7	6.5	8.1	8.7	5.4	9.8	8.2	7.3	7.1	38
جيبوتي	88.1	8.2	7.1	5.8	6.6	7.4	7.6	7.8	7.2	6.9	7.3	8.4	40
لبنان	88.1	5.7	9.1	8.6	5.7	5.9	7.8	5.4	7.2	8.8	9.3	9.2	41
جزر القمر	83.3	7.6	4.5	5.0	7.0	8.0	6.8	8.0	6.1	7.2	7.5	7.8	59
الجزائر	79.6	5.7	6.4	8.2	6.0	6.4	7.8	8.0	7.1	8.0	7.7	5.4	67
الأردن	76.9	7.0	8.8	7.7	5.9	6.3	6.1	4.7	7.6	5.5	6.9	6.8	81
تونس	75.8	4.7	4.1	7.8	5.4	6.6	7.0	4.9	7.0	7.8	8.1	6.9	86
المغرب	74.6	5.5	5.3	7.1	6.3	5.3	6.5	5.7	7.0	5.7	6.6	6.0	89
السعودية	71.6	5.8	4.6	7.4	5.8	4.4	7.8	3.7	9.2	6.4	8.0	4.8	101
البحرين	64.3	4.6	2.6	7.7	5.1	3.2	8.4	2.3	7.8	6.7	7.1	5.3	119
الكويت	57.5	5.1	4.0	4.7	4.7	3.0	7.3	2.5	7.3	3.9	7.5	4.4	128
عمان	52.0	5.0	2.0	3.0	4.2	4.5	6.6	3.8	7.5	4.7	6.6	2.2	135
قطر	46.3	4.3	1.8	4.6	5.2	2.6	6.0	1.8	6.2	2.5	5.0	3.2	143
الأمارات	46.2	4.5	2.2	3.9	4.2	2.9	6.6	2.7	7.1	3.1	3.6	2.9	144

المصدر: http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2015

وقد شهدت الدول العربية تقلباً شديداً في ترتيبها على مؤشر الدول الفاشلة، وفي حجم التغير لهذا الفشل كما يوضّح الجدول رقم(6)، ومن المفيد أن نعرض لهذا الموضوع لنستنتج درجة التّخبط التي يعيشها سكان هذه الدول.

جدول رقم(6) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر مقياس الدول الفاشلة وحجم التغير مُقارنة بعام 2015

الدولة	النقاط2015	التغير من 2012	التغير من 2008	الدولة	النقاط2015	التغير من 2012	التغير من 2008
الصومال	114.0	0.9	0.2	الجزائر	79.6	1.5	1.8
السودان	110.8	1.4	2.2	الضفةالغربية	79.4	2.8	4.2
اليمن	108.1	3.3	12.7	الأردن	76.9	2.1	0.4

سوريا	107.9	13.4	17.8	تونس	75.8	1.6	10.2
العراق	104.5	0.2	6.1	المغرب	74.6	1.5	1.2
ليبيا	95.3	10.4	25.3	السعودية	71.6	1.8	5.3
موريتانيا	94.9	7.3	8.8	البحرين	64.3	2.1	7.5
مصر	90.0	0.4	1.3	الكويت	57.5	1.3	4.5
جيبوتي	88.1	4.3	8.1	عُمان	52.0	0.3	4.6
لبنان	88.1	2.3	7.8	قطر	46.3	1.7	6.4
جزر القمر	83.3	0.3	3.7	الإمارات	46.2	2.7	5.0

المصدر: عمل الباحثان من http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2015

ومن دراسة الجدول السابق(5) نلاحظ ما يلي:

1- يوجد خمس دول عربية لم تستطع أن تقلل من حجم الفشل الذي تعيشه، ولم يقل مجموع نقاطها عن 100 وهي: الصومال، والسودان، واليمن، وسوريا، والعراق.

2- أصبح وضع الدول العربية في عام 2015 في جديّتها للتعامل مع الفشل على النحو التالي:

- استطاعت بعض الدول العربية أن تحقق تقدّماً نسبيّاً وتغيّر من حجم الفشل ما بين عامي 2008 و2015 وبنسبٍ متفاوتةٍ، وهذا يتّضح بفئتين:

أ- فئة الدول الخليجية البترولية الست (السعودية، والبحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والإمارات.)

ب- فئة الدول العربية غير بترولية وهي: جيبوتي، ولبنان، وجزر القمر، وتونس.

- استطاعت دول عربية تحقيق تقدماً بطيئاً في التخلّص من حالة الفشل وهي: الجزائر، والمغرب، ومصرن وموريتانيا، والضفة الغربية.

- أصبح الأردن أكثر قُرباً للفشل منذ عام 2012.

3:2 مؤشّر مدركات الفساد في الدول العربيّة: أصدرت منظمة الشفافية الدولية يوم الأربعاء 21 شباط/فبراير 2018 مؤشر مدركات الفساد . ويكشف هذا المؤشر عن معلومات تبعث على القلق، فعلى الرغم من مساعي محاربة الفساد في مختلف أنحاء العالم، إلا انّ جهود معظم الدول تبقى متعثّرة. كما ان التقدم الذي أحرزته عدة بلدان في هذا المجال خلال السنوات الماضية كان خجولًا، ان لم يكن معدومًا. والأدهى من ذلك ان التحليل المفصل لنتائج المؤشر قد كشف أيضاً عن ان معظم البلدان تتدنى فيها مستويات حماية الصحافة والمنظمات غير الحكومية هي التي تتصدر اعلى معدلات الفساد.

ويتولّى المؤشّر تصنيف 180 بلدًا وإقليمًا وفقًا لمدركات انتشار الفساد في قطاعها العام استنادًا إلى اراء الخبراء والمسؤولين في مجال الأعمال، وذلك حسب مقياس يتراوح بين 0 و100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الأكثر فسادًا في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة[29].

وحتّى نتعرف على وضع الدول العربية بالمنهج المقارن، لا بُد من الرجوع إلى أحدث دراسات منظمة الشفافية الدوليّة، حيث تُشير تلك الدراسات إلى واقعٍ مرير يعيشه سكان الوطن العربي كما يُشير الجدول رقم(7) والشكل رقم(6) الذي يليه:

جدول رقم (7) رُتب الدول العربية حسب مؤشّر مُدركات الفسادCPI لعامي 2016 و2017، وعلاماتها للفترة من 2012 – 2016

score 2012	score 2013	score 2014	score 2015	2016Score	الدولة Country	Rank الرتبة 2017	Rank الرتبة 2016
68	69	70	70	66	الإمارات	24	21
68	88	89	71	61	قطر	31	29
48	45	49	53	48	الأردن	57	59
44	46	49	52	46	السعودية	62	57
47	47	45	45	45	عُمان	64	68
51	48	49	51	43	البحرين	70	71
44	43	44	49	41	الكويت	75	85
41	41	40	38	41	تونس	75	74
37	37	39	36	37	المغرب	90	81
29	27	32	32	34	الجزائر	108	112
32	32	37	36	34	مصر	108	117
30	27	27	28	28	لبنان	136	143
31	30	30	31	21	موريتانيا	142	143
18	16	16	16	17	العراق	166	169
21	15	16	16	14	ليبيا	170	171
13	11	11	12	14	السودان	170	175
23	18	19	18	14	اليمن	170	175
26	17	20	18	13	سوريا	173	178
8	8	8	8	10	الصومال	176	170

المصدر: عمل الباحثان من www.transparency.org/cpi

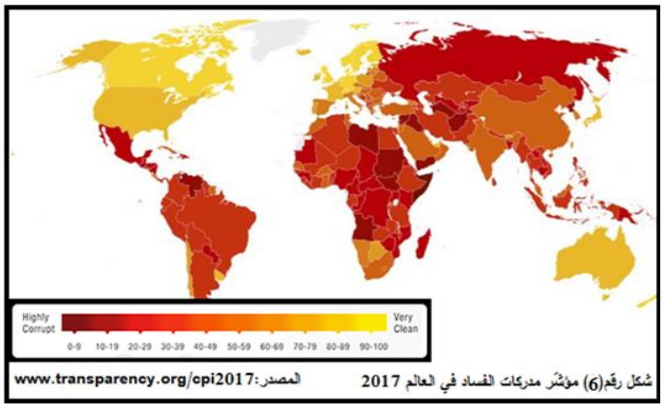

3:3 العلاقة بين الفشل والفساد في التضييق على المجتمع المدني في الدول العربية :

بحثت منظمة الشفافية الدولية في العلاقة بين مستويات الفشل والفساد والحرية التي تُخول لمنظمات المجتمع المدني العمل والتأثير على السياسات العامة، وبيّن التحليل، الذي استند إلى معطيات مؤشر سيادة القانون Rule of law Index الصادر عن المشروع العالمي للعدالة[30] World Justice project أن معظم البلدان التي حصلت على درجات ضعيفة على مستوى الحريات المدنية تسجل بدورها مستويات عالية من انتشار ظاهرتي الفشل والفساد، ومع

تراكم هاتين الظاهرتين في دولةٍ ما (كما يحدث في معظم الدول العربية) فإنّ ذلك سيؤدي حتماً إلى تراجع معطيات مؤشر سيادة القانون بأشكالها الثمانية التالية:

- القيود على صلاحيات الحكومة Constraints on Government Powers
- غياب الفساد Absence of Corruption
- الحكومة المفتوحة Open Government
- الحقوق الأساسية Fundamental Rights
- النظام والأمن Order and Security
- التنفيذ التنظيمي Regulatory Enforcement
- العدالة المدنية Civil Justice
- العدالة الجنائية Criminal Justice

كما يظهر ذلك بوضوح في جدول رقم (8) الذي يشير إلى تراجع معطيات مؤشر سيادة القانون السابقة الذكر(8 مؤشرات) في خمس دول عربية تمّ اختيارها في الدراسة مع 108 دول أخرى من مختلف دول العالم.

جدول رقم(8) معطيات مؤشر سيادة القانون في بعض الدول العربية

الدولة Country	الرّتبة العالمية من 113 Global Rank	المجموع النهائي Overall Score
الأردن	42	0.60
تونس	54	0.53
المغرب	67	0.51
لبنان	87	0.47
مصر	110	0.36

المصدر: http://data.worldjusticeproject.org

3:4 العلاقة بين الفشل والفساد وحرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير،

بحثت منظمة الشفافية الدولية عند تحليلها لنتائج المؤشر في العلاقة بين مستويات الفساد وحماية حرية الصحافة ونشاط المجتمع المدني، وتوصلت إلى ان كل الصحفيين تقريبا الذين قُتلوا منذ سنة 2012 قد لقوا حتفهم في بلدان ينتشر فيها الفساد، وأنّ كل أسبوع يلقى صحفي مصرعه في إحدى البلدان الأكثر فساداً.

وتقول باتريشيا موريرا، المديرة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية :" لكل ناشط أو صحفي الحق في أن يندّد بالفساد دون إن يخشى على حياته" وأضافت "على ضوء ما نراه اليوم من قمع للمجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم، علينا إن نبذل جهدا أكبر لحماية كل من يفضح الفساد".

وتبين من خلال التحليل الذي استند إلى معطيات من لجنة حماية الصحفيين Committee of Protect Journalists (CPJ) أنّه خلا ل السنوات الست الماضية، قُتل أكثر من 9 من أصل 10 صحفيين في بلدان حصلت على درجات تعادل أو تقل عن 45 نقطة في مؤشر مدركات الفساد. ويعني ذلك أن معدل صحفي واحد على الأقل يُقتل في بلد من البلدان الأكثر فساداً، بالإضافة إلى ذلك، يلقى صحفي واحد من أصل خمسة صحفيين حتفه إثناء تغطيته لخبر صحفي عن الفساد. وللأسف، لم تأخذ العدالة مجراها إلى اليوم في معظم هذه الحالات.

وتؤكد جهود منظمة الشفافية الدولية وتجربتها الميدانية، من خلا ل عملها مع أكثر من 100 فرع وطني في العالم، هذه الصلة الوثيقة بين الفساد والتجنّي على حرية الصحافة، وتُشير تقارير لجنة حماية الصحفيين أنه تم سجن

262 صحفي في عام 2017[31] ، منهم 68 سجيناً في الدول العربية، أي ما نسبته 26% من المساجين، كما يُشير إلى ذلك شكل رقم (7) وجدول رقم (6) الذي يليه، وما تجدر الإشارة إليه (من دراسة الشكل والجدول بتمعّن) هو خلو سجون الدول المتقدمة تماماً من هؤلاء المساجين.

المصدر: https://cpj.org/data/imprisoned/2017

شكل رقم (7) الصحفيون المسجونون في بلدان العالم لعام 2017.

جدول رقم (9) الصحفيون المسجونون في دول العالم لعام 2017.

مجموعة الدول	عدد الدول	عدد المساجين	%المساجين
الدول الآسيوية غير العربية : تركيا،الصين، أذربيجان، كازاخستان، قرغيزستان، روسيا،الهند الباكستان، بنغلادش، ميانمار، تايلاند،كمبوديا تركمانستان، أوزبكستان ،فيتنام ، إيران.	16	168	64.1
الدول الإفريقية غير العربية: أوغندا، أثيوبيا أريتريا، الكونغو، النيجر ، نيجريا ، الكمرون ، غينيا	8	23	8,8
الدول العربيّة: مصر، سوريا، الصومال، السعودية ، البحرين، المغرب ، الجزائر ، موريتانيا العراق، فلسطين المحتلة.	11	68	26
دول أمريكا الوسطى والجنوبية: إكوادور، جواتيمالا، فنزويلا.	3	3	1.1
المجموع	**38**	**26264.1**	**100**

المصدر: عمل الباحثان من شكل رقم (4) ومن https://cpj.org/data/imprisoned/2017

4- منهجية معالجة الفشل والفساد وكافة صور الحياة التي تعيق التقدم في الأقطار العربية.

يمتاز سُكّان الوطن العربي بخصائص أساسيّة طبيعيّة وبشريّه (حضاريّةٍ وثقافيّةٍ) مهمة، كالموقع الجغرافي الاستراتيجي، والموارد الطبيعيّة الوفيرة والمتنوّعة ، والثّقل السّكاني، وروابط الدّين واللغة والتاريخ المشرك، وتلعب هذه الخصائص دوراً بارزاً في استثمار عناصر القوّة الحضاريّة العربيّة، لتعميق مفاهيم: التّقارب، والتّكامل، والاندماج لأقطار الوطن العربي، في اتّحادٍ أو وحدةٍ تجمع أبناء هذه الأقطار بأطيافهم المُتعدّدة (القوميّة، والدينيّة، واللغويّة، والفئويّة، والمذهبيّة وغيرها)، وهذا تصوّر مُوجز للمنهجية التي يمكن إتّباعها لمعالجة الفشل والفساد وكافة صور الحياة التي تعيق التقدم في الأقطار العربية:

1:4 عناصر القوة الحضارية العربية : أشار عَدَدٌ من الباحثين العرب بأنّ أقطار الوطن العربي تحمل كلّ مُقوّمات الوحدة الواحدة بكل المقاييس المعروفة [32]، وذلك لتوفّر عناصر القوّة الحضاريّة الأساسيّة في الوطن العربي (ولكن بدرجاتٍ مُتفاوتةٍ بين أقطاره)، ويُمكن تِعْداد هذه العناصر بإيجاز كما يلي[33]:

1:1:4 العناصر الطبيعيّة وتتمثّل بـــ:

أ- المَوْقع الجغرافي والأهميّة الإستراتيجيّة.

ب- الحجْم المساحي وشكله وعلاقته بالبحار المجاورة.

ج- التنوّع التّضاريسي.

د- الثروات الطبيعيّة ومصادر الطّاقة.

هـــ- التنوّع المناخي.

2:1:4 العناصر البشريّة وهي:

أ- الحجم السكّاني وتوازنه مع الحجم المساحي.

ب- الجذور الإستراتيجيّة والامتداد الحضاري.

ج-الكفاية العدديّة وتَغطية النّشاطات.

د- الوعي العلمي والثّقافي والسّياسي.

هـــ- التّركيب الاجتماعي والتّآلف التّاريخي.

و- الشّعور بالاستقرار والأمن.

ز- الاكتفاء الغذائي والصحّي والخدمي.

3:1:4 العناصر السّياسيّة وتشمل :

أ- القوّة السّياسيّة أيديولوجيّاً، واستراتيجيّاً.

ب- الإخلاص والكفاءة والوضوح.

ج- العلاقات الدّيمقراطيّة.

د- سيادة القوانين واحترامها.

هـــ- سيادة العدل والمساواة وحقوق الإنسان.

و- المؤهّلات والقدرة على فرض احترام الآخرين.

4:1:4 العناصر الحياتيّة وهي:

أ- الأمن الغذائي ودرجات الاطمئنان.

ب- تنوّع النشاطات والإنتاج الزّراعِيَيْن.

ج- القُدرة على التّصدير والاستيراد.

د- التّطوّر المُستمرّ لإنتاجيّة المساحة أُفُقيّاً وعموديّاً.

5:1:4 العناصر الاقتصادية وهي:

أ- الوفرة الماليّة.

ب- تنوّع النشاطات الصّناعيّة، والاكتفاء الصّناعي النّوعي والكمّي.

ج- الميزان التّجاري الإيجابي.

د- التّصنيع الاستراتيجي والقُدْرة على المُنافَسَة.

هـــ- ارتفاع إنتاجية وحدة العمل/العُمْلة/الزّمن.

6:1:4 العناصر الأمنيّة المُتمثّلة بـــ:

أ- القوّة الرّادعة والقُدرة على فرْض السّلام.

ب- الحجْم العَدَدِي والمُسْتوى النّوْعِي.

ج- نِسبة الاكتفاء الذّاتي.

د- الوَعْي العام ورُوْح الأخوّة.

هـــ- الحَدَاثَة والانضباط والاحترام.

و- الثّقة بين القواعد والقيادات والمراتب.

2:4 تطور العقلية العلمية الاجتماعية، كشرطٍ أساسيٍّ من شروط الانتقال العربي إلى مرحلة التقدم والخروج من دائرة الفشل: إذا كان التقدّم العلمي والتكنولوجي من العوامل الحاسمة في التنمية الاقتصاديّة، فكيف يُمكن أن نجعل هذا التقدّم يتطوّر إلى الدرجة التي يُلبّي بها الحاجات البشريّة الحقيقيّة للإنسان العربي تلبيةً مُلائمة؟

هذا السؤال يُشكّل أحد الرّكائز الأيديولوجية السياسيّة كشرطٍ من شروط الانتقال العربي (مع بدايات القرن الحادي والعشرين)، إلى مرحلة حضاريّة جديدة وفي ظلّ ما أصبح يُسمّى بالنّظام العالميّ الجَديْد، والتخلّص من حالة الفشل التي تعيشها الأقطار العربية.

قبل الدخول في تفاصيل هذا الموضوع، نُريد أن نُؤكّد بأنّ أرض الوطن العربي تُشكّل وحدةً واحدةً ذات خصائص جغرافيّة (طبيعية، وبشرية، ومناخية) متميّزة، وقد أعطت هذه الخصائص الوطن العربي بُعداً حضاريّاً، وثقافيّاً مُتميّزاً عبر التّاريخ، فقد نشأت في ربوعه حضارات عريقة في وادي النيل، وبلاد الرّافدين.

ومع ظهور الإسلام وانتشاره أصبحت هذه المنطقة مركزاً هامّاً من مراكز الحضارة، فقدّمت هذه الأمّة خدمات جليلة للمجتمع البشري، ومنذ قرون، أصاب هذه الأمّة نكوص كبير ما زالت تعيشه في مختلف جوانب حياتها.

وفي الوقت الرّاهن يتمتّع الوطن العربي بإمكانات اقتصاديّة، وسياسيّة، واجتماعيّة هائلة، ولكنّها ليست مُستغلّة بشكلٍ أمثل كما هو الحال في الدول المُتقدّمة، وهذا يكشف عن الاحتياجات البشريّة والمؤسّسية التي يجب توافرها لتجاوز هوّة التخلّف والفشل.

وإذا ما أُريدَ لِسُكّان الوطن العربي التّقدّم وإعادة الدّور الحضاري من جديدٍ للمنطقة، فلا بُدّ من تطوير العقليّة العلميّة، والاجتماعيّة لأفرادها لكي لا تظلّ الأقطار العربيّة غريبة عن عصرها، وواقعها، ونحن لا نُبالغ إن قُلنا بأنّ الأمّة العربية حين تعود اليوم لتقتحم الثّورة العلمية، والتّكنولوجيّة، فإنّما تعود لتستردّ بضاعتها التي سُلبت منها، وتتابع رسالتها، وهناك وسائل (أساليب) عديدة يتمّ من خلالها تطوير العقليّة العلمية الاجتماعيّة العربية، نُوجز أبرزها بما يلي[34]:

1- العمل على نَقْل التكنولوجيا وتوطينها، واستيعاب أصولها، وطرقها، ونظمها، والاستفادة من تجارب الأمم في هذا المجال وخاصّة التجربة اليابانيّة[35].

2- تقليل الفجوة بين الدول العربية والدول المُتقدّمة، وذلك بدخول الدول العربية الثورة العلمية التّكنولوجيّة رأساً دون أن تتوقّف طويلاً في مرحلة الثورة الصّناعيّة، أو المراحل التي يتفوّق بها علينا الغرب (أي اتّباع أسلوب حرق المراحل).

3 - التوسّع في التعليم المهني يجب أن يتم بالتوازي مع التعليم الأكاديمي.

4- توفير الأجواء اللازمة للاستثمارات داخل الوطن العربي، وتحرير حركة رؤوس الأموال العربية من التّبعية الغربيّة.

5- تشجيع حركة البحث العلمي في الجامعات والمعاهد ومراكز ومؤسّسات البحث العربية.

3:4 الأمثليّة (Optimization) في استغلال الثروات الطبيعية بما فيها الأراضي: للسّمات الطبيعيّة الّتي يتمتّع بها الوطن العربي الأثر الكبير في تنوّع موارده الطبيعيّة كمّاً ونوعاً، ويُمكن الإشارة إلى أهم الثروات الطبيعية في الوطن العربي- بإيجاز- كما يلي:

1- الثروات النفطية (البترول والغاز).

2- الثروات المعدنيّة (الفوسفات، والحديد، والأملاح، والكبريت وغيرها)

3- الموارد المائية السطحية والجوفية ومياه الأمطار.

4- الأراضي الزراعيّة والرعويّة.

5- تنوّع التّربات وتباين غناها.

6- النبات الطبيعي (الغابات الدائمة الخُضرة والنّفضيّة في إقليم البحر المتوسّط شمالاً، والإقليم الموسمي جنوباً).
7- تنوّع البيئات الطبيعيّة، وتنوّع أنظمة المطر، وتباين ووضوح الفصول الأربعة، ممّا يجعل الوطن العربي بحق بيئة صحيّة، وسياحيّة، فريدة من نوعها.
8- الطّاقة الشّمسيّة التي يُمكن استثمارها من ارتفاع عدد ساعات السّطوع الشمسي في الوطن العربي.
9- تنوّع أصناف الصّخور.
10- اتّساع مساحة الأراضي العربية التي تبلغ 13مليون كم^2 تقريباً.
11- تنوّع الصّحاري العربيّة تضاريسياً، ونباتيّاً، ومناخيّاً (عروض مدارية إلى عروض مُعتدلة) ممّا يؤدي إلى تنوّع الأنشطة السياحية فيها[36].

ورغم الثروات الطبيعية الهائلة التي توجد في الوطن العربي، إلاّ أنّنا نُريد أن نُؤكّد أنّ هذه الثروات ليست ذات قيمة بعيداً عن عمليات التنسيق والتّعاون العربي، لأنّ عمليّة استغلال هذه الثّروات بطريقةٍ عشوائية سيُعرّضها للتّبدّد ،وحرمان الأجيال القادمة منها.

4:4 تعزيز العمل العربي المشترك: على الرغم من أن الدعوة إلى الوحدة العربية كانت مطروحة منذ عدة قرون، إلا أنّ فكرة إقامة تنظيم عربي واحد لم تتبلور أو تتّضح معالمها إلا خلال الحرب العالمية الثانية بفعل جُملة مُتغيّرات عربية، وإقليمية، ودولية.

ومن هنا تمّ تأسيس جامعة الدول العربية وتمّ التوقيع على ميثاقها في 1945/3/22 وكان الهدف العام من تأسيسها هو: جمع شمل الدول العربية من خلال أجهزةٍ، ومُنظّماتٍ، واتّحادات، وفعلاً بدأت الجامعة بإنشاء مؤسسات تعمل على تحقيق الهدف العام الذي أنشئت من أجله، وتنقسم المنظمات والاتّحادات العربية إلى[37]:

1- المنظمات العربية المُتخصّصة المعنيّة بالحساب الموحّد(13 منظمة).
2-المنظمات العربية أعضاء لجنة التّنسيق العُليا للعمل العربي المُشترك(18منظمة).
3- مؤسّسات المجتمع المدني، الحاصلة على صفة المراقب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته،وهو أهم أجهزة جامعة الدول العربية(31 مؤسّسة).

ومن خلال استعراضنا للمنظمات العربيّة الفرعيّة المُنبثقة من المنظمات والاتّحادات السّابقة، نرى أن هذه المنظمات شملت في رعايتها جميع جوانب الحياة في الوطن العربي، وخاصّة الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والثقافية، والبيئيّة، وهذا جُهدٌ تراكمي يجب أن لا يغفله أي مشروع للتقارب بين الدول العربية، وذلك لوجود دراسات وبحوث، وبيانات علمية هائلة (ولكنّها غير مُفعّلة كما يجب)، في أروقة هذه المنظمات

5:4 تفعيل الدور الإيجابي للتعددية والوسطية كمنهجية لمعالجة التنمية العربية الشاملة: يتميّز الوطن العربي بتنوّعٍ كثيفٍ:عِرقيّاً، ودينيّاً، ولغويّاً، وثقافياً، إلى درجةٍ يُمكن القول معها بأنّ التّعدّد هو سِمَة من سمات الوطن العربي، كما تعيش الأقطار العربية في ظلّ خليطٍ من الأنظمة(جمهوريات، وممالك، وإمارات ..الخ).

ومن النّاحية الاقتصاديّة لا يُمكن وصف الأنظمة الإنتاجية في الدول العربية بأنّها: إقطاعيّة، أو رأسمالية، أو اشتراكيّة، لأنّها تجمع بين كلّ هذه الأنظمة في صيغةٍ مُركّبة، علاوة على التفاوت الكبير بينها في مستويات الدّخول والمعيشة.

نظراً لما سبق فإنّ سُكّان الوطن العربي يعيشون (وعاشوا لقرونٍ عديدة) في مُفارقةٍ واضحةٍ وعجيبة بيْن واقعيْن مُتناقِضيْن هُما: الواقع السياسي والاجتماعي التّاريخي القائم على الاعتراف بالتنوّع والتّعدّد والدّاعي للحُريّة من جانب، والواقع السياسي الاستيعابي الرّافض للتّعدديّة وخاصّة السّياسيّة من جانبٍ آخر، كما يعيش سكان الوطن العربي مُفارقة أخرى نُوردها بصيغة سؤال وهو: بالرّغم من أنّ مصدر القيم، والاتّجاهات للكثرةِ الغالبةِ من سُكّان الوطن العربي هو

الإسلام (دين الوسطيّة، والاعتدال) ولكن لماذا هذا التّدهور في الحريات، والديمقراطية، وغياب رسالة الوسطية والاعتدال، في أنظمة الحُكم العربية؟

نعترفُ بدايةً على أنّ الإجابة على السؤال السابق شائكة ، ولكن لا بُدّ من الإجابة على ذلك فنقول: إنّ لأسباب الرئيسية التي أدّت إلى حالة التدهور هذه تتمثّل بما يلي[38]:

1- عدم شرعيّة مُعظم القيادات العربية، ووصولها إلى السّلْطة على ظهر دبّابة، أو بتزكيةٍ استعماريّةٍ في أغلب الأحوال.

2- غياب أو ضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني العربية.

3- العُنْف الذي تُمارسه السّلْطات الحاكمة على شُعوبها، حيث أنّ مُعظم الأنظمة العربية تقوم على "شرعيّة القوة".

4- التّناقض الكبير في مواقف الدول الغربية الّتي تزعم أنّها ترغب في تعميم الديمقراطية من جهة، ولكنها تُساند هذه الأنظمة العربية القَمْعيّة من جهةٍ أخرى، الأمر الذي أدّى إلى نزع الثقة من نفوس الشّعوب العربية من الدول الغربية، ومن الأنظمة العربية التي تسومها العذاب والقهر، وهذه الظروف مُجتمعة أدّت إلى غياب الديمقراطية، والتعدديّة، وابتعاد الأنظمة العربية عن منهج الوسطية، أو الاعتدال في الحُكم.

فما معنى التّعدديّة والوسطيّة ؟ وكيف يُمكن أن تكون هذه المفاهيم منهجيّة لمعالجة التنمية الشاملة التي تُسهّل الوصول إلى المستقبل الحضاري الذي نريد؟[39].

- يختلف المقصود بالتعدّد (Pluralism)، أو التنوّع باختلاف المجال الذي يُمارَس فيه، ففي المجال:

أ- السياسي: تعني تعدّد القوى، والآراء، والتكوينات الاجتماعية، والإقرار بشرعيّتها، وحقّ كلٍّ منها في الدفاع عن هويّتها ومصالحها المشروعة، بطرقٍ سلميّة من خلال: مشاركة سياسية عادلة ومتكافئة يمكن معها تداول السلطة بشكلٍ سلمي مُقنّن.

ب- الاقتصادي: هي تنويع الإنتاج، وتطوير كل نوعٍ مما يكفل سلامة البنية الاقتصادية.

ج- الإداري: فسح المجال أمام التنويع في الآراء والنظريات، التي تسعى إلى تحقيق هدف واحد، والغرض من ذلك رؤية الحقيقة من عدة جوانب، فتتجسّد واضحة ممّا يُساعد على تحقيق الأهداف.

د- الاجتماعي: وهي التنوّع، والاختلاف العرقي، والديني، والحضاري.

ومن هنا فإنّ هناك أشكالاً كثيرة للتعدديّة نذكر منها :

1- القومية: أكراد، وعرب، وأمازيغ مثلاً.
2- الدينية: مسيحي،مسلم،يهودي.
3- الطائفية: سُنّة، شيعة، دروز، موارنة، أرثوذكس...الخ.
4- طبقية: عمال، مزارعون ، صناع.
5- اجتماعية بيئية: مدني، بدوي، فلاح.
6- عشائرية.
7- حزبية: بعثي، شيوعي، أخ مسلم...الخ.
8- جِهوي: شمالي، جنوبي،شرقي،غربي.
9- عِرْقي: أرمني، شركسي، بربري.
10- قُطْري: أردني، لبناني، مصري...الخ.

- أما الوسطية فتعني: عدم التّطرّف، واتّباع الاعتدال، ونبذ التطرّف كمبدأ تسترشد به الدول في كافّة أعمالها وتوجّهاتها، فالإسلام دينُ وسط، ويُنظر إلى التوسّط بأنّه فضيلة في شؤون الدنيا والدين، والأمة الإسلامية هي أمة وسط

ويقول تعالى "**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً** "[40]، فالوسطية هي نقيض الطائفيّة، وهي لا تعني التّردد والحياد، بل تعني الفهم والتّعمّق.

والوطن العربي ذو موقع متوسّط في العالم ، والوسطية ضروريّة ليس للأقطار العربية، بل لجميع الدول النامية التي تسعى حقّاً للتّقدّم، لأنّ أوضاعها لا تسمح بالتّطرّف في أي مجال.

- نخلص مما سبق إلى القول بأنّ التعدّد: سِمَةٌ من سمات المجتمع العربي، الأمر الذي يتطلّب تعدّديّة سياسيّة، تُمكّن الجماعات المُختلفة داخل الوطن العربي من التعبير عن اختلافاتها، مُنطلقة من منظومة قويّة من القيم الثّقافيّة السّائدة في المجتمع العربي، والمُستمدّة من الفكر الإسلامي، التي تُشجّع الحرية، والتعدديّة، والمساواة، والحكم الراشد، والتداول السلمي للسلطة، والاعتراف بالآخر.

إنّ إشاعة واحترام أجواء التعدديّة، واعتماد منهج الوسطية (الاعتدال) في الأقطار العربية، يُعزز التنمية الشاملة فيها، ويُعمّق روح الأخوة والتّسامح بين كافة فئات المجتمع، ومن الأهميّة بمكان الإشارة إلى أنّ الفئات غير العربية، وغير الإسلامية التي كانت تعيش بين سُكّان الوطن العربي كان لها كل الاحترام والتقدير أيام الحضارة العربية الإسلامية، فكانت هذه الفئات مجموعات بنّاءة في جسم الأمة العربية والإسلامية، تلاحمت مع فئاتٍ أكبر منها لتتربّع هذه الحضارة على سيادة العالم طيلة العصور الوسطى، حيث كان لا فرق بين عربي وعجمي، أو أبيض وأسود، إلاّ بالتّقوى، ولذا فقد امتازت هذه الحضارة بالتنوّع والشمولية، بسبب مُساهمة كل القوى والأقوام والفئات في بنائها وتقدّمها.

وفي الوقت الذي نرى فيه بأن منهجية التعددية والوسطية التي اعتمدتها الأمة أيام الحضارة العربية الإسلامية، هي السبيل الوحيد والمُمْكن للوصول إلى المستقبل الحضاري العربي الذي نريد، فإننا نرى أيضاً بأنّ هذه المنهجية لا يُمكن أن يُكتب لها النجاح، إلاّ في ظلّ أنظمةِ حُكْمٍ عربيةٍ تعترف بها وتسعى جاهدة إلى تطبيقها قولاً وفعلاً، وتعتمدها أسلوب نهجٍ وحياةٍ، وتعمل على[41] :

1- صيانة الحرية بما يضمن توسيع الخيارات أمام الناس.

2- توسيع قاعدة المُشاركة الشّعبيّة.

3- تحقيق المساواة أمام القانون.

4- احترام القضاء مُستقلاً عن السّلطة التنفيذيّة.

5- سنّ القوانين والأنظمة والتشريعات، واحترامها، وتطبيقها على الجميع بعدالة.

6- وضع الاستراتيجيات الأساسية لتحقيق التقدّم والتنمية الشاملة من خلال:

أ- إنعاش التنمية الريفيّة بالخدمات الاجتماعية المختلفة.

ب- التأكيد على دقة العمل وإتقانه، والتركيز على ترسيخ القيم الاجتماعية.

ج- رعاية وتشجيع قدرات الإبداع والابتكار.

5- التّوصيات: يرى الباحثان أنّ التوصيات التّالية يُمكن أن تُساهم في تحسين نوعيّة الحياة لسكان الوطن العربي، وبالتالي التخلّص من كل أسباب الفشل، وتحقيق التقدم وصُنع المستقبلِ الحضاري الذي ينشده كل أبناء وسكان الوطن العربي:

1:5 سيادة المنهجيّة العقلانيّة في أقطار الوطن العربي على مستوى الأنظمة والشعوب، هذه المنهجيّة التي تقوم على: الوسطيّة، والاعتدال، واحترام التعدّدية التي تُعزز التنمية الشاملة ، وتُعمّق روح الأخوة والتّسامح بين كافة أبناء الأمة العربيّة، بعيداً عن الحساسية الدينيّة، أو القوميّة، أو الطائفيّة، أو الجهويّة، أو الفئوية، أو أيّ نوعٍ من أنواع الشُّوفينيّة (chauvinism) البغيضة.

2:5 أن تتّجه الأنظمة العربيّة إلى عقد مُصالحة بينها وبين شعوبها من جهة، وبين هذه الأنظمة مع بعضها من جهةٍ أخرى، واعتماد منهجيّة التقارب العملي القائم على حُسن النوايا، وحُسْن الجوار، وبِشكلٍ عقلانيٍّ عِلميٍّ مدروس، بعيداً عن الاندفاع أو التّسرّع.

3:5 أن تتجّه الأقطار العربية إلى إقامة المشاريع العربيّة المُشتركة، في الجوانب المختلفة: الرعي، والزراعة، والتعدين، هذه المشاريع التي من شأنها التخفيف من عبء الحدود العربيّة، ومن حدّة جفاف الصحراء، وفي مجال تشجيع السياحة الصحراوية، يُمكن الإشارة إلى بعض الأنشطة التي تُساعد على تقارب وتكامل سُكّان هذه الصّحاري، ذات الأصول القبليّة الواحدة، التّي مزّقتها الحدود، ومن هذه المشاريع[42]:

أ- استثمار كافة الموارد الطبيعية والبشريّة الاستثمار الأفضل، وخاصّة الموارد المعدنية في مناطق إنتاجها، وخاصّة تلك التي تقع في مناطق نزاعٍ حدودي، كمناطق تواجد الحديد على الحدود الجزائرية المغربيّة، أو مناطق تواجد البترول على الحدود العراقيّة الكويتيّة.

ب- إقامة الرّاليات الصّحراوية التي تَعْبر الحدود العربية المُصطنعة، فعل سبيل المثال، يُمكن إقامة رالي سنوي بين مُدن تدمر(سوريا)، والمفرق، والأزرق، والصّفاوي(الأردن)، والحديثة، والقريات، وطريف، وطبرجل، وحائل (السعوديّة)، وما ينطبق على صحاري آسيا العربية يُمكن عمله في صحاري إفريقيا العربية.

حـــ- ربط الواحات الصحراوية العربية المُتقاربة، بإقامة المهرجانات الثقافيّة، وتعزيز التفاعل بين أبناء هذه الواحات من جهة، وبينها وبين أبناء الدول المتجاورة والعالم الخارجي من جهةٍ أخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن إقامة مهرجانات في واحات سيوة والفرافرة (مصر)، وواحة جغبوب وما يجاورها(ليبيا)، أو واحات نالوت وغدامس(ليبيا)، وواحات الجنابن وتيارت (تونس)، أو واحات ومدن ورقلة وغرداية (الجزائر)،

د- ربط كافة المدن العربية بالطرق، والسكك الحديديّة العابرة للحدود.

4:5 التدرّج في توجّه الأقطار العربية لتحقيق مراحل: التّقارب، والتّكامل والاندماج من خلال :

أ- ممارسة كل دولة عربيّة للأساليب التالية، واعتمادها أسلوب نهج وحياة لدى السّكان وهي:

- تشجيع حركة البحث العلمي، وخاصّة البحوث والدراسات العلمية الصّحراوية، وتفعيل توصياتها، والاستفادة من خبرات العلماء والمفكّرين، وإعطاء العلماء، والخبراء، والمتخصّصين، الفُرصة الكافية، والضّمانات الأكيدة للمُشاركة في هذا المشروع.

- سنّ التشريعات والقوانين والأنظمة، التي تَعزّز حريّة التعبير، والأفكار، وتُسهّل من تدفّق حركة الأشخاص والبضائع بين الأقطار العربية، وتُشجّع التصنيع العربي، والتبادل التجاري، وتبادل الخبرات، وتشجيع الاستثمار.

- توسيع قاعدة المُشاركة الشّعبيّة، والتوجّه لاعتماد الديمقراطية في كافّة جوانب الحياة العربية: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتربويّة، والثقافيّة، والأمنيّة.

- تشجيع قيام الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني.

- التحديث المُستمرّ للمناهج، وتطوير أساليب التعليم، والعادات الاجتماعية، لتكون مُعزّزة للابتكار والتّجديد، والتوسّع في التعليم المهني.

- اعتماد أسلوب الأمثليّة (Optimization) في استغلال الثروات الطبيعية، وفي مُقدّمتها النفط.

- نقل وتوطين التكنولوجيا، واستيعاب أصولها، وطرقها، ونظمها، والاستفادة من تجارب الأمم في هذا المجال.

- تعزيز وتفعيل دور الجامعة العربية ومنظماتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ب- أن تُقْدِم الأنظمة العربيّة على اتخاذ خطوات تطبيقية للاقتراب من المستقبل الحضاري وتحقيق الوحدة العربيّة أو الإتّحاد العربي ما أمكن، وذلك بتقارب الدول العربية المتجاورة، وتحقيق الوحدة بالصفات المُشتركة بينها، لتتّسع

تدريجيّاً، وتشمل جميع جوانب الحياة داخل الإقليم، ثمّ يتطوّر الوضع بين الأقاليم المتجاورة، وعلى سبيل المثال : يمكن تحقيق وحدة إقليمية بين أقطار شبه الجزيرة العربية، وأخري بين أقطار الهلال الخصيب، أو بين أقطار المغرب العربي، ثمّ يبدأ التقارب والتكامل بين هذه الأقاليم، وصولاً إلى حالة الاندماج، وهو أسمى غايات أبناء الوطن العربي.

الهوامش:

1- 2www. Google.jo/ search?q- محمد المومني وآخرون، **التنمية في الوطن العربي**، دار الكندي للنشر والتوزيع، 1998، إربدص9.

3- للمزيد أنظر: https://www.magltk.com/arab-countries-population/

4- الحسين شكراني بعنوان" **الحقوق البيئية للأجيال العربية المقبلة**"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، عدد4، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس لبنان، 2015، ص25-ص42

5- بوقنور اسماعيل، **التخلف السياسي في الدول العربية- المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية**"، دفاتر السياسة والقانون، عدد 9، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، 2013، الجزائر.

6- عبد القادر عبد العالي"**التنمية السياسية والتحول الديمقراطي أو متلازمة التغيير في الوطن العربي**"، دفاتر السياسة والقانون، عدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، 2009، الجزائر.

7 - فريد هاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية**، دار الساقي، 2008، بيروت.

8- Henner Fürtig, **The Arab Authoritarian Regime between Reform and Persistence** , Cambridge Scholars Publishing,2007.New castle, UK

9- برهان غليون، العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر، دار الفكر المعاصر، 2005، بيروت.

10- للمزيد أنظر: https://ar.wikipedia.org/wiki

11 - https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/corruption

12 - المزيد أنظر: موضوع.كوم http://mawdoo3.com

13- للمزيد أنظر: https://www.swissinfo.ch/ara

14- ويكيبيديا الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki

15- للمزيد أنظر الرابط: http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2015

أو الرابط: https://www.politics-dz.com/threads/mshr-aldul-alxsh-fi-alyalm-2017.7679/

16- للمزيد أنظر: يوسف القرضاوي، **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي**، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة وهيبة، 1997.

17 - **ميثاق جامعة الدول العربية**- المادة الثانية، ص9-10، وللمزيد عن ميثاق جامعة الدول العربية، يمكن الرّجوع إلى الموقع الرّسمي للجامعة وهو :http://www.**arableagueonline**.org

18- يوسف عبدالله الصايغ، **الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السّيّاسة الوطنيّة**، في كتاب:دراسات في التنمية والتّكامل الاقتصادي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1984،ص184-200.

- يحيى الفرحان وآخرون، **التنمية في البلاد العربية**، ص252-255.

19- محمد المومني وآخرون، مرجع سابق ،ص197.

20 - حسين بني هاني وآخرون، **التنمية في الوطن العربي**،عمان،دار المستقبل للنشر والتوزيع،ص201.

21- عبداللطيف بن عبدالله عبداللطيف، **هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج الأسباب، والآثار، ووسائل العلاج**، بحث مُقدّم إلى المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، كلية الشريعة، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، د.ت، ص 9-14، على موقع: http://www.**alukah**.net/Culture/0/35968 موقع الألوكة.

22- محمد شفيق وآخرون طنيب ،**أبعاد التنمية في الوطن العربي**، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ص240-241.

23- محمد أحمد وآخرون المومني ، **التّنمية في الوطن العربي**، ص154.

24- محافظة، علي وآخرون، **التربية الوطنية**، ط2، دار جرير للنشر والتوزيع، 2016، ص84.

25- انظر الرابط Foreign Policy ,The Failed States Index 2015

26- للمزيد أنظر موقع: المستجدات السويسرية بعشر لغات https://www.swissinfo.ch/ara/

27- للمزيد أنظر: http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2015

28- للمزيد أنظر الرابط http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2015

29- للمزيد انظر :https://www.raghebnotes.com/?p=3215

30- للمزيد انظر: http://data.worldjusticeproject.org/

31- للمزيد انظر : المصدر: https://cpj.org/data/imprisoned/2017

32- مِنْ هؤلاء المفكّرِين على سبيل المثال:

- ساطع الحصري، وله كتب عديدة منها: **حول القومية العربية، ودفاع عن العروبة**.

- محمد عزت دروزة، وألّف في مجالات متعدّدة مثل**: بلورة وطرح أفكار حول العروبة والوحدة العربية**.

- زكي الأرسوزي، وله كتب عديدة في هذا المجال منها: **الأمة العربية، والعبقرية العربية في لسانها** .

- قسطنطين زريق في مؤلّفاته الهامة : **في معركة الحضارة ، ونحن والمستقبل**.

- معن بشور، **مستقبل الوحدة في ذكرى الوحدة**، السـفير، العدد 12116، تاريخ 2012/2/22 وللمزيد انظر:
http://www.**assafir**.com/Article.aspx?ArticleId=2103&EditionI

33 - صبري فارس الهيتي وآخرون، **الفِكْر الجغرافي وطرق البحْث**، الموصل، مطبعة جامعة الموصل، 1985، ص126.

34- للمزيد عن هذه الوسائل انظر:

- يحيي الفرحان وآخرون، ص230-231.

- روحي الشريف، **البحث والتطوير والابتكار في الميزان**، الندوة الثالثة للبحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التّحدي التكنولوجي 24-1994/9/26، عمان.

35- للتعرّف على تجربة اليابان من خلال قصّة الياباني تاكيو أوساهيرا انظر:

حسين بني هاني، ص181-182.

36- للمزيد أنظر: خليف غريبة، **السياحة الصّحراوية:تنمية الصحاري في الوطن العربي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر2012، الدّوحة.

37- للمزيد من المعلومات عن هيكلية جامعة الدول العربية والمنظمات والاتحادات العربية فيها أنظر: موقع جامعة الدول العربية
http://www.**arableagueonline**.org/wps/portal/las_ar/inner:

38- مكاوي ،بهاء الدين، التعددية في العالم العربي :**المفارقة بين الواقع الثقافي والممارسات السياسية**، أوراق بحثية ، مركز التنوير المعرفي على موقع:http://**tanweer**.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid

- ثناء عبدالله فؤاد، ،آليات لاستبداد وإعادة إنتاج الواقع العربي، **مجلة المستقبل العربـــي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،(2005) العدد313.

- حيدر إبراهيم علي، **تجدّد الاستبداد في الدول العربية: الدور المُستقبلي للأمن وقراطية**، مجلـــة المستقبـــل العربـــي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (2005)، العدد313.

39 - حسنين توفيق إبراهيم، **ندوة التعددية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،(1987)العدد96،ص175-180.

- إبراهيم العجلوني، "مقالات حول التعدّد"، **جريدة صوت الشعب**،عمان، العدد1905.

- يحيي الفرحان وآخرون ، **التنمية في البلاد العربية**، ص256-260.

40- سورة البقرة ، الآية 143.

41- بهاء الدين مكاوي ، **المفارقة بين الواقع الثقافي والممارسات السياسية** .

42- للمزيد عن هذه التّطلّعات والخطوات العلمية لتحقيق الوحدة العربيّة أنظر :

خليف غرايبة، السياحة الصّحراوية:تنمية الصحاري في الوطن العربي، المصدر السّابق.